



القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف 2003 - تونس 2005



الوثيقة WSIS-II/PC-3/DOC/8-A

8 أغسطس 2005

الأصل: بالإنكليزية

المصدر:

الوثيقة WSIS-II/PC-2/DOC/3-A (نص فريق الأصدقاء)

رئيس اللجنة التحضيرية لمرحلة تونس

الاستهلال السياسي والخطة التشغيلية

(الفصلان الأول والرابع)

الاستهلال السياسي/التزام تونس

الفكرة	النص
من جنيف إلى تونس	<p>1. نحن ممثلي شعوب العالم، وقد اجتمعنا في تونس من 16 إلى 18 نوفمبر 2005 للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات تؤكد مرة أخرى دعمنا دون مواربة لإعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في ديسمبر 2003. ونؤكد من جديد رغبتنا والتزامنا لبناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية الفعالة، ويحترم تماماً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتمسك به، حتى يستطيع الناس في كل مكان إنشاء المعلومات والمعارف والوصول إليها والاستفادة منها وتقاسمها، وإحراز إمكاناتهم الكاملة وتعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة واستئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية.</p> <p>2. وتمثل قمة تونس فرصة فريدة لنا كي نعزز الثقة في المستقبل في حين أن موضوعاتها الأساسية المتصلة بمجتمع المعلومات تنقل اهتمام العالم من المفاهيم الضيقة إلى مفاهيم عالمية وبذلك تشكل أنشطة الناس وتفاعلاتهم بطرق تتحدى ما درجوا عليه من افتراضات. ويجري تنفيذ الالتزامات التي اضطلعت بها قمة جنيف وسط تطورات متسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر على السياسات وعلى التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحدث تغييرات عميقة في المجتمعات.</p> <p>3. وهذه القمة هي مرحلة هامة لانطلاق جهود العالم لاستئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية. وقد أنشأنا بموجب قراراتنا في جنيف صلة وثيقة طويلة الأجل بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها من المؤتمرات والقمم الكبرى للأمم المتحدة. ونطالب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة بالالتقاء على تنفيذ الالتزامات المعروضة في إعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في جنيف. وفي هذا السياق تتسم نتائج اجتماع القمة المعقود مؤخراً في الجمعية العامة لاستعراض تنفيذ إعلان الألفية بأهمية خاصة.</p>

<p>4. ونحن نسعى إلى أن نؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في جنيف وأن نزيد منها بالتركيز على الآليات المالية لسد الفجوة الرقمية وبالتركيز على إدارة الإنترنت وما يتصل بها من قضايا وكذلك على متابعة وتنفيذ قرارات جنيف وتونس المشار إليها في الفصول الثاني والثالث والرابع من [الجزء التشغيلي في هذه الوثيقة/الوثيقة التشغيلية: برنامج عمل تونس].</p>	
<p>5. ونؤكد من جديد تصميمنا على السعي لكفالة تمكن كل شخص من الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تنشأ عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونذكر بأن الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ينبغي أن تعمل يداً بيد من أجل: تحسين النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتكنولوجياها وكذلك إلى المعلومات والمعارف؛ وبناء الطاقات؛ وزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وخلق بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع نطاقها؛ ورعاية التنوع الثقافي واحترامه؛ والاعتراف بدور وسائط الإعلام؛ ومعالجة الأبعاد الأخلاقية في مجتمع المعلومات؛ وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونؤكد أن هذه هي المبادئ الأساسية لبناء مجتمع معلومات جامع تستند صياغته إلى إعلان مبادئ جنيف.</p>	<p>المبادئ الأساسية</p>
<p>6. ونعترف بأن المعرفة حيوية للوجود الإنساني وأن تعزيز تبادل المعارف ونشرها يساهمان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويساعدان جميع البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.</p> <p>7. وبالإضافة إلى ذلك أصبح من الممكن بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تشارك مجموعات من السكان أكبر بكثير من أي وقت مضى في تقاسم وتوسيع قاعدة المعارف البشرية والمساهمة في زيادة نموها وتطبيقها في مجالات التعليم والصحة والعلم. وتنطوي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانات هائلة لتوسيع النفاذ إلى نوعيات عالية من التعليم ودعم محو الأمية والتعليم الأولي في كل مكان وتسهيل عملية التعلم نفسها وبالتالي إرساء القواعد الأساسية لمجتمع معلومات ومعارف مفتوح وجامع تماماً.</p> <p>8. ونعترف أيضاً بأن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تولد أثراً إيجابياً هائلاً كأداة للتنمية المستدامة [كما أنها يمكن، في حالة غياب البيئة التمكينية الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي، أن تعزز وتزيد الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية القائمة وتزيد من هوة الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وبين المناطق وبين الأفراد - بما في ذلك الهوة بين الرجل والمرأة].</p> <p>9. ونؤكد من جديد التزامنا بإزالة جميع العوائق التي تعترض سد الفجوة الرقمية وخاصة ما يعرقل منها التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان ورفاه مواطنيها وخاصة في البلدان النامية.</p> <p>نص بديل للفقرة 9. ونحث الدول على اتخاذ خطوات للمساعدة على التغلب على العقبات التي تعترض سد الفجوة الرقمية وخاصة ما يعرقل منها التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتأثرة ويعوق رفاه سكانها.</p> <p>10. ولذلك سنسعى دون كلل لتعزيز نفاذ الناس في كل مكان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومنصفاً ومحتماً التكلفة من أي مكان، ولكفالة توزيع الفوائد بين المجتمعات وفي داخلها توزيعاً أكثر عدلاً ولسد الفجوة الرقمية لإتاحة الفرص الرقمية للجميع.</p>	<p>التوجه الإنمائي</p>

<p>نص بديل للفقرتين 10+11: ولذلك سنسعى دون كلل لتعزيز نفاذ كل الناس في كل مكان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومنصفاً ومحملاً للتكلفة من أي مكان، ولكفالة توزيع فوائد مجتمع المعلومات توزيعاً أكثر عدلاً بين المجتمعات وفي داخلها ولسدّ الفجوة الرقمية لإتاحة الفرص الرقمية أمام الجميع. وعند القيام بذلك فإننا سنوجه اهتمامنا الخاص إلى الأدوار وإلى الاحتياجات الخاصة لجميع البلدان وكل شرائح المجتمع ونؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في هذا الصدد في إعلان مبادئ جنيف.</p>	
<p>11. وتحقيقاً لذلك، سنوجه اهتمامنا الخاص إلى الأدوار وإلى الاحتياجات المحددة لجميع البلدان وكل شرائح المجتمع ونؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في هذا الصدد في إعلان جنيف.</p>	
<p>النص البديل 11 ألف. وتحقيقاً لذلك سنوجه اهتمامنا الخاص إلى الأدوار والاحتياجات المحددة للأطفال والشباب والنساء والمجموعات المهمشة والضعيفة في المجتمع بما فيها المهاجرون والمشردون داخلياً واللاجئون والعاطلون والمحرومون والأقليات والرحل والمعوقون والفقراء وخاصة الذين يعيشون في مناطق نائية وريفية ومناطق مدنية مهمشة والشعوب الأصلية وشعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والمناطق الواقعة تحت الاحتلال والبلدان التي تتعافى من الصراعات أو الكوارث الطبيعية.</p> <p>النص البديل 11 باء. وتحقيقاً لذلك، سنوجه اهتمامنا الخاص إلى الأدوار والاحتياجات المحددة للشباب والمرأة والمسنين وإلى الحالة الخاصة للشعوب الأصلية. ونعترف أيضاً بالأدوار والاحتياجات الخاصة للمجموعات المهمشة والضعيفة في المجتمع بما فيها المعوقون والمهاجرون والمشردون داخلياً واللاجئون والمحرومون والفقراء وشعوب البلدان التي تواجه ظروفًا اقتصادية سيئة أو العزلة الجغرافية أو الاحتلال أو الصراعات أو الكوارث الطبيعية.</p>	
<p>و بموجب هذا نتعهد أيضاً بالالتزامات أخرى ... *</p>	<p>التزامات أخرى</p>
<p>ونلتزم أنفسنا بتعبئة الموارد، بما فيها الموارد البشرية، من أجل ... *</p>	<p>تعبئة الموارد، بما فيها الموارد البشرية</p>
<p>12. ونحن مقتنعون بإمكانية تحقيق أهدافنا من خلال مشاركة الحكومات وجميع أصحاب المصلحة وتعاونهم والشراكة بينهم وبأن التعاون الدولي والتضامن على جميع المستويات لا غنى عنهما لتقاسم ثمار مجتمع المعلومات بين الجميع على أساس منصف.</p>	<p>المشاركة والتعاون الدولي</p>

* ملاحظة: يشير النص الوارد بحروف مائلة إلى الحاجة إلى مساهمات إضافية لصياغة الاقتراحات.

13. ولن نتوقف جهودنا مع اختتام القمة. إذ إن ظهور مجتمع المعلومات العالمي الذي نسهم فيه جميعاً يتيح فرصاً متزايدة لجميع شعوبنا وللمجتمع العالمي وهي فرص لم يكن من الممكن تخيلها حتى عهد قريب. ويجب علينا أن نسخر هذه الفرص.

14. **[ونعتقد اعتقاداً جازماً أن الطريق لتحقيق هذا الهدف يتمثل في تنفيذ القرارات التي اتخذناها في جنيف وتونس تنفيذاً كاملاً دون تأخير وفي إقامة الآليات الملائمة لمتابعتها وإدماج هذه العملية إدماجاً وثيقاً في الاستراتيجية الشاملة المتجسدة في إعلان الألفية - عن طريق الانفتاح والشمول والشفافية وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة والمرونة. ولذلك نؤكد مرة أخرى على صياغة وتنفيذ استجابة فعالة ومتواصلة للتحديات والفرص التي ينطوي عليها بناء مجتمع معلومات عالمي حقاً يعود بالفائدة على كل شعوبنا.]**

الجزء التشغيلي من الوثيقة الختامية/برنامج عمل تونس/خطة تنفيذ تونس

المصادر	مشروع النص	الفكرة
	من المبادئ إلى العمل: قمة للحلول المستدامة	الفصل الأول
الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون	1. نعترف بأن الوقت قد حان للتحرك قداماً من المبادئ إلى العمل وذلك بتشجيع أصحاب المصلحة على دفع خطة العمل خطوة أخرى إلى الأمام بتعيين تلك المجالات التي شهدت تقدماً في تنفيذ التعهدات المتخذة في جنيف وبتحديد تلك المجالات التي لا تزال تتطلب مزيداً من الجهود والموارد.	استراتيجيات التنفيذ العامة
الحكومات	2. نقر بالدور الرئيسي للحكومات في تنفيذ خطة عمل القمة العالمية على الصعيد الوطني. ونشجع حسب الاقتضاء تلك الحكومات التي لم تقم بعد بصياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومستدامة ومتطلعة إلى المستقبل كجزء لا يتجزأ من خططها الإنمائية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، إلى أن تفعل ذلك بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين [بحلول عام 2008].	الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية
الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون	3. ونقدر جهود التكامل الإقليمية والدولية كمساهمة في تطوير مجتمع المعلومات العالمي، ولا غنى عن التعاون القوي داخل المناطق وفيما بينها. وينبغي أن يسهم الحوار الإقليمي في بناء القدرات الوطنية وفي تطوير استراتيجيات إلكترونية وطنية، حسب الاقتضاء، وفي وضع استراتيجيات التنفيذ الإقليمية. ويتعين توطيد التعاون بين بلدان الجنوب والجنوب من أجل تشجيع تقاسم المعارف.	التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والدولي
الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون	4. وتبادل الآراء وتقاسم الممارسات الفعالة عنصران جوهريان في تنفيذ قرارات جنيف على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتحقيقاً لذلك ينبغي بذل الجهود لتوفير المعارف والخبرات المفيدة وتقاسمها فيما يتصل بصياغة الاستراتيجيات والسياسات الإلكترونية الوطنية ورصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء، من أجل سد الفجوة الرقمية.	
الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون	5. ونؤكد من جديد أنه سيمكن، من خلال التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة، إحراز النجاح في التغلب على تحدي تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية وبالتالي مواصلة تحسين الرفاه الاجتماعي والتنمية لجميع أفراد البشر.	التعاون الدولي
الحكومات	6. ونحن ملتزمون بتحقيق الأهداف الإرشادية المعروضة في خطة العمل التي تشكل إشارات مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفوذ عند استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز أهداف خطة العمل التي يتعين تحقيقها بحلول عام 2015 واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية وذلك عن طريق ما يلي:	أهداف القمة العالمية

<p>الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون</p>	<p>أ) إدخال الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية في تيار خطط العمل الوطنية وتنسيقها معها حسب الاقتضاء، [مع تدابير مدمجة مقيدة زمنياً/بحلول عام 2008 إذا أمكن] بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية؛</p> <p>ب) تصميم وتنفيذ سياسات تمكينية وبيئة تنظيمية تدعم مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزز الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية؛</p> <p>ج) بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأشخاص وتحسين البرامج التعليمية بما يسمح بزيادة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛</p> <p>د) تعزيز العمل التطوعي في المجتمع المحلي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛</p> <p>هـ) تعزيز السياسات العامة التي تهدف إلى فتح/توفير/كفالة إمكانية النفاذ بتكلفة محتملة إلى المعدات وكذلك إلى البرمجيات أمام السكان الذين يعيشون في المناطق النامية وخاصة في المناطق الريفية؛</p> <p>و) تحسين النفاذ إلى المعارف الصحية في العالم في مجالات متنوعة منها التعاون العالمي في الاستجابة للطوارئ والوصول إلى المهنيين الطبيين وأفراد المواطنين لتحسين الرعاية الصحية ونوعية الحياة؛</p> <p>ز) إقامة أنظمة رصد وتحذير مبكر باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعويض بآثار الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصدها.</p>	
<p>أصحاب المصلحة الآخرون/ الحكومات</p>	<p>7. تعين خطة عمل جنيف تقييم الأداء وعلامات قياسه دولياً. بمراعاة مختلف الظروف الوطنية كجانب هام في أعمال المتابعة والتقييم. ونحبي المبادرات المتخذة في هذا المجال بما فيها المبادرات من جانب أصحاب المصلحة المشاركين في القياس الإحصائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذين وحدوا جهودهم لإنشاء شراكة عالمية بشأن "قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية". ونشجع الإدارات الإحصائية الوطنية على مساعدة هذه الجهود بتقديم البيانات والدعم التقني.</p>	<p>المؤشرات</p>
<p>الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون</p>	<p>8. نعترف بأن أهدافنا يمكن أن تتحقق من خلال مشاركة وتعاون جميع أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات. ونشجع على مواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لكفالة التنفيذ الفعال لقرارات جنيف وتونس، وذلك مثلاً عن طريق تعزيز الشراكات بين العديد من أصحاب المصلحة بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في جهد وحوار تشترك فيهما أقل البلدان نمواً والمتبرعون والأطراف الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p>	<p>الشراكات</p>
<p>الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون</p>	<p>9. ونلتزم بتقييم ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية آخذين بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية، لكي يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات. ونشجع جميع أصحاب المصلحة في القمة العالمية على مواصلة المساهمة بالمعلومات الجديدة والمستكملة عن أنشطتهم لإدخالها في قاعدة بيانات تقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي افتتحتها الأمانة التنفيذية للقمة العالمية في أكتوبر 2004 ويقوم الاتحاد بتشغيلها بعد ذلك، لكي تصبح أداة قيمة بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة.</p>	<p>التقييم</p>

<p>الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون</p>	<p>10. لكفالة استمرارية عملية القمة العالمية بعد انتهاء مرحلتها في تونس، نوافق على إنشاء آلية تنفيذ لخطي عمل جنيف وتونس تستند إلى التعاون بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة سعياً إلى الهدف الأسمى المتمثل في مساعدة البلدان والمجتمعات على تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وتحقيقاً لذلك سيقوم فريق من أصحاب المصلحة بالعمل معاً لتعزيز تنفيذ كل بند من بنود العمل في خطي عمل جنيف وتونس (على النحو الموضح في الملحق). ونرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين من بين هيئات الأمم المتحدة القائمة أو وكالاتها المتخصصة تلك الهيئات أو الوكالات التي ستقوم [بإدارة/تنسيق] أعمال كل فريق على أساس احترام ولاية كل منها وبالاستفادة من خبراتها وفي حدود مواردها القائمة.</p>	<p>تنفيذ خطي عمل جنيف وتونس</p>
<p>الحكومات/ أصحاب المصلحة الآخرون</p>	<p>11. وينبغي أن يقوم [مدير/منسق] كل فريق محدد في الملحق بإعداد تقرير دوري عن تنفيذ خطي عمل جنيف وتونس استناداً إلى المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة وإلى نواتج التعاون فيما بينهم، مع تركيز الاهتمام بصفة خاصة على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية، وتقديم هذا التقرير إلى [هيئة تنسيقية محددة]. ويقدم [رئيس الهيئة التنسيقية المحددة] بانتظام تقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حسب نظامها الداخلي الجاري.</p> <p>[خيارات تشكيل الهيئة التنسيقية المحددة (بمشاركة ممثلي جميع أصحاب المصلحة):</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاتحاد الدولي للاتصالات/الأمانة التنفيذية للقمة العالمية؛ • "إحدى الشعب الحالية في الأمم المتحدة" (من داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة) لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى؛ • فريق مهام جديد يتم إنشاؤه من بين وكالات الأمم المتحدة، ويكون من نوع اللجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة، (وتدعمه أمانة تتألف من شخصين أو ثلاثة أشخاص)؛ • منتدى يتم إنشاؤه ويكون من نوع فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة (وتدعمه أمانة تتألف من شخصين أو ثلاثة أشخاص)؛ • [
	<p>الآليات المالية لمواجهة تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية]</p> <p>[انظر الوثيقة 17/WSIS-II/PC-3/DOC]</p>	<p>الفصل الثاني</p>
	<p>إدارة الإنترنت [السياسة العامة المتصلة بالإنترنت]</p>	<p>الفصل الثالث</p>
	<p>[تناقش بعد إصدار التقرير النهائي لفريق العمل المعني بإدارة الإنترنت]</p>	

	الطريق إلى المستقبل	الفصل الرابع
الحكومات	26. يتطلب بناء مجتمع المعلومات جهوداً متواصلة. وهكذا نلتزم بمواصلة ارتباطنا الكامل بالعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لكفالة المتابعة المستدامة لتنفيذ الاتفاقات والتعهدات التي تم التوصل إليها أثناء عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ودورتي القمة في جنيف وتونس. ومع مراعاة الأوجه المتعددة في بناء مجتمع المعلومات فإن الحاجة تقوم إلى التعاون الفعال بين جميع أصحاب المصلحة استناداً إلى احترام ولاية كل منهم والاستفادة من خبراتهم.	آلية متابعة القمة العالمية
الحكومات	27. [ونوافق على أن متابعة إدارة الإنترنت ينبغي أن تكون منفصلة عن القضايا الأخرى وأن يتم تنظيمها على النحو المعروض في الفصل الثالث.]	
الحكومات	28. ونرجو من الأمين العام للقمة أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نتائج القمة.	
الحكومات	29. ونرجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفر - بتعاون من جميع أصحاب المصلحة ومع الاستفادة الكاملة من آليات التنسيق القائمة داخل الأمم المتحدة أو المتصلة بها - متابعة مستمرة في منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والتعهدات التي تم التوصل إليها في القمة العالمية وكفالة الدعم الكافي في شكل خدمات الأمانة. ويرجى كذلك من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً دورياً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن جهود المتابعة.	

الملحق

[المدير/المنسق]

خطوط العمل

- جيم 1. دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
- جيم 2. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات
- جيم 3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة
- جيم 4. بناء القدرات
- جيم 5. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- جيم 6. البيئة التمكينية
- جيم 7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
 - الحكومة الإلكترونية
 - الأعمال التجارية الإلكترونية
 - التعلم الإلكتروني
 - الصحة الإلكترونية
 - التوظيف الإلكتروني
 - البيئة الإلكترونية
 - الزراعة الإلكترونية
 - العلم الإلكتروني
- جيم 8. التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي
- جيم 9. وسائط الإعلام
- جيم 10. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات
- جيم 11. التعاون الدولي والإقليمي

- باء. الغايات والأهداف والمقاصد
- دال. التضامن الرقمي
- هاء. المتابعة والتقييم

[